

اتفاق نيابي على تولي الوسمي والطريجي تشكيل لجنة تحقيق في شبهات مالية لنواب حالين وسابقين

جاء ذلك خلال الاجتماع النيابي الذي تم في ديوان النائب الوسمي، وتم خلاله التوافق على تشكيل هذه اللجنة مطلع دور الانعقاد الثاني المقبل الذي ينطلق غداً الثلاثاء.

اتفق عدد من النواب على أن يتولى النائب الدكتور عبيد الوسمي والنائب الدكتور عبدالله الطريجي تشكيل لجنة للتحقيق في شبهات المالية وانحراف السلوك النيابي لبعض النواب الحاليين والسابقين.

الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الـ 16 غداً

رياض عواد



جلسة سابقة

1- استهلال الجلسة صباح اليوم في الساعة 9:00 صباحاً في مبنى البرلمان في الكويت. 2- افتتاح الجلسة بحضور رئيس المجلس الشيخ صباح محمد الصباح. 3- تلاوة آيات من القرآن الكريم. 4- ترديد نداء التوحيد. 5- ترديد نداء التوحيد. 6- ترديد نداء التوحيد. 7- ترديد نداء التوحيد. 8- ترديد نداء التوحيد.

يعد مجلس الأمة الجلسة الأولى والافتتاحية في دور الانعقاد العادي الثاني للفترة 26 أكتوبر الجاري. ويتضمن جدول أعمال الجلسة الأولى الافتتاحية بنوداً عدة تتعلق بالبند الأول بحفل الافتتاح ويأتي برنامج حفل الافتتاح على النحو التالي: 1- استهلال الجلسة صباح اليوم في الساعة 9:00 صباحاً في مبنى البرلمان في الكويت. 2- تلاوة آيات من القرآن الكريم. 3- ترديد نداء التوحيد. 4- ترديد نداء التوحيد. 5- ترديد نداء التوحيد. 6- ترديد نداء التوحيد. 7- ترديد نداء التوحيد. 8- ترديد نداء التوحيد.

نواب عن البيان المشترك: رسم خارطة طريق واضحة واتجاهاً دالاً على الخير



محمد الحويطة



مبارك العرو



حمد المطر



سعود أبو صليب

المشترك الذي صدر عن نواب ونشطاء سابقين، مرعياً عن تقديره للموقعين على هذا البيان.

توصيات الحوار الوطني هو الكفيل بتخفيف حدة الخلاف السياسي السائد والمستمر. وأضاف بيانته أمر مرتبط بالسقف الزمني لكل مرحلة من المراحل التي تم الاتفاق عليها وأجمعت عليها جميع الأطراف التي شاركت فيه.

قال النائب سعود أبو صليب: ندعو الله عز وجل أن يكفل الجهود بالنجاح ويتحقق العفو الكريم الذي كان مطلباً لنا وغاية منذ البداية.

أشاد النائب الدكتور محمد الحويطة بالبيان المشترك لنواب ونشطاء سابقين، مؤكداً أنه تضمن مقاصد وطنية. وقال الحويطة إن بيان إخوتنا حوى مضامين ومقاصد وطنية ورسم اتجاهات دالاً على الخير بإذن الله.

إجماع على اقتراح بقانون بشأن الحقوق المدنية لغير محمدي الجنسية



جانب من اجتماع اللجنة

لشؤون المقيمين بصورة غير قانونية، وتسجيل من لم يتم تسجيلهم بناء على ما يحلونه من مستندات ووثائق إثباتية.

وافقت لجنة شؤون غير محمدي الجنسية في اجتماعها الختامي عن دور الانعقاد الأول أمس على قانون يمنح حقوق مدنية لفتة غير محمدي الجنسية كما وافقت على اقتراحين برغبة.

وقال مقرر اللجنة النائب مرقوق الخليفة في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة وافقت بإجماع الحضور على قانون الحقوق المدنية لفتة غير محمدي الجنسية، على أن يدرج على جدول أعمال المجلس.

وتبنى الخليفة من جميع أعضاء مجلس الأمة والحكومة التعاون لإنهاء هذا الملف بضمان الحقوق المدنية والإنسانية لفتة غير محمدي الجنسية.

وأوضح أن القانون يعرف الشخص غير محمدي الجنسية بأنه الذي لا يحمل جنسية أي دولة أخرى ويوجد في دولة الكويت كفرد أو ضمن أفراد الأسرة، ولا تعترف بمواطنة أي دولة من الدول بموجب قوانينها.

وأضاف إن القانون يتضمن أن تقوم الهيئة العامة للمعلومات المدنية بحصر المعتمدين بالقانون والمسجلين لديها ولدى اللجنة العليا للجنسية ومكتب الشهيد والجهاز المركزي

الحجرف: ما سبب امتناع وزارة الدفاع عن ترقية ضباط الدفعتين «36» و«43»؟



مبارك الحجرف

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ونص السؤالين على ما يلي:

1- ما سبب امتناع وزارة الدفاع عن ترقية ضباط الدفعتين «36» و«43»؟

2- فيما لو كانت هناك إجراءات ممهدة لترقية ضباط الدفعتين المذكورة، يرجى تزويدي بأخر تلك الإجراءات وبيان الموعد الثابت والمحدد لمنحهم الترقية المستحقة (مقدم).

تخرج ضباط الدفعتين «36» و«43» من كلية علي الصباح العسكرية في تاريخ 2009/3/18 وحصلوا على الترقية المستحقة عند التخرج (ملازم) وحصلوا بعد ذلك على ترقيتهم المستحقة

التالية (ملازم أول بتاريخ 2011/6/20) و (نقيب) بتاريخ 2014/7/23) و (رائد بتاريخ 2018/1/7) وبعد مرور 3 أعوام أصبح لزاماً على وزارة الدفاع منحهم الترقية المستحقة التي تليها (مقدم) في تاريخ 2021/1/7 تنفيذاً لصحيح القانون وتمشيا مع اللوائح واجبة الاتباع، ولكن وبشكل مفاجئ وغير مبرر، امتنعت الوزارة عن ترقيتهم إلى رتبة (مقدم) لسبب غير معلوم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما سبب امتناع وزارة الدفاع عن ترقية ضباط الدفعتين «36» و«43»؟

2- فيما لو كانت هناك إجراءات ممهدة لترقية ضباط الدفعتين المذكورة، يرجى تزويدي بأخر تلك الإجراءات وبيان الموعد الثابت والمحدد لمنحهم الترقية المستحقة (مقدم)

جوهر يطالب بحصر أملاك الدولة العقارية من أراض ومبان خارج وداخل دولة الكويت



حسن جوهر

أعلن النائب د. حسن جوهر عن توجيهه 15 سؤالاً إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير النفط ووزير التعليم العالي محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، ووزير الداخلية الشيخ فامر العلي الصباح، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير التربية د. علي المصفي، وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايح الشايح، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلطان، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د. مشعان العتيبي.

ونص السؤال على ما يلي: نصت المادة (138) من الدستور على أن: «يبين القانون الأحكام الخاصة بحفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها، والحدود التي يجوز فيها التنازل عن شيء من هذه الأملاك»، وقد استهدفت القوانين الصادرة بهذا الشأن استقراة ملكية الدولة العقارية العامة والخاصة على أملاكها لحمايتها وتنظيمها. ومما أكد عليه تعميم وزارة المالية رقم (9) لسنة 2016 بشأن أسس حصر وتقييم الأصول العقارية المملوكة للدولة الصادر في 3 أبريل 2016 بأن أملاك الدولة العقارية من أراض ومبان داخل دولة الكويت وخارجها تشكل جزءاً ليس باليسير من أموالها، مما يتطلب حصرها وحساب تكلفتها وتقييمها وإعادة تقييمها لإظهارها في القوائم المالية للدولة لإضفاء المزيد من الشفافية عليها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- بيان موجز يبين فيه حصر كل جهة من الجهات التابعة لكم على حدة، لأملاك الدولة العقارية وفق ما هو مبين أدناه من واقع بياناتها المالية عن آخر سنة مالية منتهية 2020/2021.

أولاً: أملاك الدولة العقارية من أراض ومبان خارج دولة الكويت.

ثانياً: أراضي أملاك الدولة العقارية داخل دولة الكويت.

أ: مساحة الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المولدة للتقدي.

ب: الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة غير المولدة للتقدي.

ب: الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المخصصة للقطاع الخاص.

ج: الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المخصصة للقطاع الخاص.

د: الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المخصصة للقطاع الخاص.

هـ: الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المخصصة للقطاع الخاص.

و: الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المخصصة للقطاع الخاص.

ز: الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المخصصة للقطاع الخاص.

ح: الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المخصصة للقطاع الخاص.

ط: الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المخصصة للقطاع الخاص.

ي: الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المخصصة للقطاع الخاص.

ك: الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المخصصة للقطاع الخاص.

ل: الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المخصصة للقطاع الخاص.

م: الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المخصصة للقطاع الخاص.